فوق الطاولة

هني الحمدان

وزارات رشيقة!

جميل أن تستشعر الحكومة مدى الترهل الإداري الحاصل ونمطية الأداء المعهودة منذ زمن لدى الإدارات، حيث سلسلة الروتين والدوران هي المسيطرة، والأجمل بحق تطلعها إلى واقع أفضل من حيث تغيير الآليات والسلوكيات والأنماط إلى مستوى السرعة والأتمتة، ومن ثم تحقيق الرشاقة بتنفيذ الأعمال والمسؤوليات من الإدارات والوزارات ككل.

بحق لنا حقاً أن نفرح ونتفاءل أيضاً، فما الذي يمنعنا أو يحد عنا منسوب التفاؤل والثقة بالحكومة، فهاهي تصرح وتؤكد وتطلق وعوداً بأن الوزارات ستنتقل إلى مستوى الرشاقة ويصبح لدينا وزارات رشيقة تماماً، حيث سيتم ذلك مستقبلاً، أي إن أعمالها وتأدية واجباتها وتعاطيها ونهج المسؤولين المعنيين فيها وفق نظام الرشاقة، وخاصة أن المفاصل الإدارية مؤمنة ومسلحة بالرشاقة وأساساتها.

يبدو أن حكومتنا سمعت متأخرة أن التغيرات السريعة في العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية وظهور الابتكارات الخارقة والخارجة عن المألوف لزيادة التنافسية والسرعة في التعاطي والأداء أصبحت من أهم السمات المميزة لبيئة الأعمال، والآن استفاقت على بيئة مضطربة بحيث لم تعد برامج عملها ولا أساليب تعاطي الإدارات صحيحة ما حدا بها إلى التأكيد على أنها سائرة نحو اتباع أسلوب تجريبي جديد، من خلال البحث واعتماد مداخل إدارية جديدة أساسها الرشاقة تمد الوزارات بالقدرة على التغيير السريع وحسن التدخل والتعاطي، ومن هنا جاءت حماسة الحكومة بإطلاقها نيات توجه نحو الرشاقة.

وهنا نسأل: أي رشاقة تقصد؟ وهل استعدت مؤسساتها وكوادرها للتغيير القادم؟ وهل لدى الوزارات مقومات حيال ذلك؟ أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات ولكن للأسف لم تحظ بأي إجابة مقنعة لا نبعد كثيراً، كلنا يتذكر موضوع رفع الدعم عن بعض الشرائح من المجتمع، وما حصل من إشكالات ونواقص بالمؤشرات، وقتها كان حرياً بنا كشف مدى الرشاقة، فلا توجد أي قواعد معلومات أو «داتا» متكاملة، وغيرها من المستلزمات، وفوق كل ذلك هناك إدارات متلبدة رافضة لكل تجديد، ويستحيل معها أن تحقق أي نتيجة!

فالرشاقة المنشودة قد تكون مدخلاً إدارياً يساعد الإدارات والجهات على النمو والازدهار والتطور في ظل بيئة مضطربة، فالرشاقة هي وسيلة للقدرة على المنافسة وإنجاز المهام بسرعة، فالاضطرابات والخلل في بيئة الأعمال لها تأثيرات وعواقب سيئة في الإدارات والمؤسسات وتعمل على تدهور أدائها المؤسسي وتهدد بالخسائر وفشل بتقديم الخدمة المطلوبة.

والسؤال الأخير: هل المقومات والركائز تؤهل للانتقال وتطبيق الرشاقة في وزاراتنا؟

أولويات الحكومة تحسين الوضع المعيشي للعمال

الموافقة على إضافة ٢٠٠ ليرة لكل كيلو شعير يتم تسليمه لمؤسسة الأعلاف

الجنيدي لـ«الوطن»: سعر الشعير مع مبلغ الدعم مجزٍ ومشجع للمزراع

هناء غانم

في إطار متابعة تنفيذ التوجهات الأساسية للسياسة الحكومية وخطة العمل الوطنية للتعاطي مع آثار الزلزال، استعرض مجلس الوزراء جهود الوزارات والجهات المعنية بإعادة تأهيل المناطق المنكوبة وإعادة النشاط الاقتصادي إليها، وتأمين البنى التحتية والخدمات بالتوازي مع جهود تأمين المساكن للمتضررين وتدعيم المباني المتضررة ومواصلة تقديم المساعدات في مراكز الإيواء، وأكد أهمية توحيد الجهود الوطنية في تنفيذ خطة العمل وتزويد اللجنة العليا للإغاثة بكل الأرقام والإحصائيات المتعلقة بتداعيات الزلزال بشكل دوري ومستمر.

كما استعرض مجلس الوزراء خلال جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس نتائج التقرير النهائي لأعمال اللجان الفنية المشكلة للكشف على الأبنية المتهدمة والآيلة للسقوط جراء الزلزال، وتضمن التقرير تقييماً لكل مبنى منهار أو آيل للسقوط وسبب الانهيار بشكل تفصيلي، وشدد المجلس على الجهات المعنية بالتشدد بالدراسات والتدقيق والإشراف والتنفيذ بما يضمن السلامة الإنشائية للأبنية في مواجهة أي كوارث طبيعية وتأمين الحماية للقاطنين فيها.

ووافق المجلس على الميزانية الختامية لصندوق دعم الإنتاج الزراعي وخطة عمله المتضمنة في أحد بنودها دعم شراء محصول الشعير المسلم لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف بمبلغ /٢٠٠/ ليرة سورية لكل كغ ليصبح سعر شراء المحصول ٢٢٠٠ ليرة لكل كيلو غرام من الشعير، كما تضمنت خطة عمل الصندوق الاستمرار بدعم استبدال الأشجار الهرمة ضمن برنامج إعادة إعمار بساتين الحمضيات وتشميل الأشجار الهالكة بفعل العوامل الجوية.

وحول ذلك أكدت مديرة الصندوق الدكتورة لمى الجنيدي في تصريح للوطن أن الوزارة تسعى من خلال الصندوق إلى الاستمرار بتقديم الدعم للفلاحين بمختلف جوانبه سواء المادي أم الفني، بما يخدم الفلاحين بالدرجة الأولى ويسهم في تحسين الإنتاج، وتم رفع مقترح إلى رئاسة مجلس الوزراء بالميزانية الختامية للصندوق والموازنة التقديرية وخطة العمل للعام ٢٠٢٣.

حيث تضمنت الموازنة رفع مقترح لدعم محصول الشعير المسلم لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف بالمبلغ المذكور إضافة مبلغ إلى شراء الشعير.

ولدى الاستفسار إذا كان هذا المبلغ كافياً، قالت جنيدي: إن السعر يرتبط بتحديد سعر الشعير وهذا الدعم هو جزء لتشجيع الفلاح لتسليم الشعير للمؤسسة إضافة لذلك تم تقدير المبلغ بناء على ميزانية الصندوق والتي هي ٥٠ مليار ليرة وهذا الرقم البسيط له منعكس كبير في حال استلمت المؤسسة مثلاً ١٠٠ طن علينا أن نسدد ٢٠ مليار ليرة وقد تكون أكثر بكثير لأن ذلك مرهون بكمية الإنتاج والتي هي مبشرة هذا العام وبناء عليه فسعر المؤسسة إضافة لمبلغ الدعم سيكون مجزياً للمزارع.

وأضافت إن الصندوق مستمر بدعم الأشجار الهرمة للحمضيات من خلال توزيع الغراس مجاناً لمن يريد استبدال غراسه الهرمة وذلك ضمن الخريطة الصنفية للحمضيات، كما أن الدعم المقدم للقطاع الزراعي من الصندوق لم ينحصر بالأشجار الهرمة إنما تم إضافة الأشجار الهالكة والتي تعرضت للأضرار بسبب الظروف الجوية والحشرات وغيرها وكلها سوف تشمل بقرار الدعم الجديد.

والأهم أن الصندوق قام أيضاً بتسديد جزء من دعم الأسمدة المباعة للفلاحين للمصرف الزراعي وقيمتها ٢٢ مليار ليرة ويتم العمل لدعم الفلاح واستقراره بأرضه ومساندته ليكون رديفاً لتحقيق الأمن الغذائي.

وجدد رئيس مجلس الوزراء التأكيد على الوزارات وضع سياسات لعملها على المدى القصير والمتوسط والبعيد بالتنسيق مع اللجان الوزارية المتخصصة في مجلس الوزراء لتطوير آليات عملها والخدمات التي تقدمها وفق سياسات عمل واضحة وبرامج زمنية وإجراءات تنفيذية محددة، مشيراً إلى ضرورة إجراء تعديلات جوهرية على نهج عمل الوزارات للوصول إلى أعلى درجات التطوير في الأداء والخدمات والمردودية الاقتصادية، بما يسهم بتحسين الواقع الخدمي والتنموي والمعيشي ويخفف الأعباء عن المواطنين.

وقال المهندس عرنوس: إن «الحكومة مستمرة في العمل على تقديم كل الدعم للطبقة العاملة والحفاظ على حقوقها وتحسين وضعها المعيشي، وهذا يعد من أولويات العمل الحكومي» مشيراً في سياق آخر إلى ضرورة بذل كل الجهود من قبل الجهات العامة والخاصة المعنية بالعمل التجاري واتخاذ كل الإجراءات لضبط الأسعار ومراقبة الأسواق والحد من ارتفاع سعر الصرف.

واستعرض المجلس التحضيرات والاستعدادات لاستلام محصول القمح والشعير والإجراءات الاحترازية لمنع حدوث الحرائق في مناطق الحصاد، وشدد على تقديم التسهيلات اللازمة للسياح القادمين عبر المعابر الحدودية مع تقديم كل الخدمات.

وأجرى المجلس تتبعاً لتنفيذ الموازنة العامة للدولة لغاية الربع الأول، وأكد ضرورة التركيز على المشاريع الاستثمارية التي شارفت على الانتهاء في كل وزارة وترتيب الأولويات بالنسبة للمشاريع المطروحة للاستثمار.

كما شدد رئيس المجلس على ضرورة التدقيق في ملفات إيقاد العاملين للمشاركة في أنشطة وفعاليات خارجية، مؤكداً ضرورة وجود جدوى حقيقية وفاعلة من هذه المشاركات على النحو الذي ينعكس بشكل مباشر على تحسين عمل مؤسسات الدولة.

ووافق المجلس على عدد من المشروعات الخدمية والتنموية ذات الأولوية في عدد من المحافظات.

٢٠ ألف رأس من الأغنام تهرّب يومياً من مناطق «خارج السيطرة»

السواح لـ«الوطن»: نطالب الحكومة السماح بالتصدير لقطع الطريق على التهريب وتحقيق عائدات من القطع الأجنبي

عبد الهادي شباط

كشف رئيس لجنة مربي ومصدري الأغنام في اتحاد غرف الزراعة معتز السواح أن معدل التهريب من الأغنام يتجاوز ٢٠ ألف رأس يومياً معظمها تهرب من المناطق الشرقية الشمالية الخارجة عن سيطرة الدولة في حين حركة تهريب الأغنام محدود ضمن المناطق والمحافظات السورية تقتصر على بعض المناطق المحاذية للحدود اللبنانية والأردنية وأنه على مدار الأسابيع الماضية كانت المديرية العامة للجمارك تعمل على ضبط نحو ٧ قضايا تهريب غراماتها مرتفعة تصل في بعض القضايا لأكثر من ٢٠٠ مليون ليرة لأن تصدير الأغنام ممنوع لذلك تستدعي المخالفة المصادرة والغرامة المالية بـه أمثال القيمة.

واعتبر أن الفرق السعري للأغنام بين السوق المحلية والسوق في بعض دول الخليج وخاصة السعودية يمثل الحافز الأهم لنشاط عمليات التهريب مقدراً قيمة (الخاروف) في السعودية بحدود ٨٠٠ ريال سعودي وهو ما يعادل مليونَي ليرة وهو ضعف سعر المبيع في السوق المحلية.

وطالب السواح وزارتي الاقتصاد والزراعة السماح بتصدير ذكور الماعز والأغنام بما لا يؤثر في حاجة السوق المحلية مقدراً أنه يمكن تصدير ٢٠٠ ألف رأس من دون أن يتأثر السوق المحلية وتحقيق عائدات جيدة من القطع الأجنبي وتأمين دخل جيد للمربي يسهم في تحسين قدرته على الاستمرار في التربية.

كما طلب أن يكون هناك تنسيق لقاءات للجنة تربية ومصدري الأغنام ومديرية الصحة الحيوانية في وزارة الزراعة مع الجانب الأردني لتسهيل حركة الشحن والترانزيت لمرور الصادرات من ذكور الأغنام والماعز اتجاه السعودية معتبراً أن الظرف حالياً مثالي للتصدير لجهة ارتفاع الطلب خلال الفترة الحالية والمقبلة (اقتراب موسم الأضاحي والحج) على غنم العواس وتحديد الأغنام السورية.

وفي وزارة الزراعة بين مصدر أن قطيع الأغنام تعرض لحالة استنزاف خلال السنوات الماضية تبعاً لجملة من الأسباب أهمها تدهور المراعي ونقص كميات الاعلاف التي تحتاجها عمليات التربية وأنه وفق التقديرات الأخيرة لعدد قطيع الثروة الحيوانية يقترب العدد الإجمالي من ١٦ مليون رأس وتوافق في مبررات ونشاط حالة التهريب بينما تحدث به السواح لجهة أن الفرق السعري بين السوق المحلية والأسعار في بعض أسواق الدول الأخرى مثل دول الخليج يحفز بعض التجار على شراء الأغنام وشحنها ونقلها خارج الحدود بطرق غير قانونية إضافة إلى أن عدم السماح بالتصدير خلال السنوات الماضية وعدم تنفيذ حالة التصدير التي سمح بها العام الماضي كلها تسبب بخلق حالات تهريب للأغنام حيث كان مقرراً في العام الماضي تصدير نحو ١٠٠ ألف رأس من ذكور الأغنام ولم يتم تنفيذ ذلك مرجعاً الأسباب لارتفاع الرسوم والنفقات التي يتحملها المصدر وأن وزارة الزراعة تبحث تصدير عدد من ذكور الأغنام والماعز مع تأمين العديد من التسهيلات والإعفاءات بما يحقق قيمة وأفضل من عملية التصدير ويسمح بتحقيق منفعة للمربي، وأن الوزارة وفق خطتها الاستثمارية تتجه لترميم المراعي والتوسع في زراعة الفراس العلفية وتأمين المادة العلفية للمربين بأسعار مقبولة بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية علماً أن وزارة الزراعة تقدم كل الخدمات المتاحة لديها للمربين وخاصة اللقاحات والأدوية البيطرية.

> الوضع مثالي ويمكن تصدير ٢٠٠ ألف رأس من دون أن تتأثر السوق المحلية

١٠٠ بالمئة زيادة إضافية للعاملين في مراكز استلام القمح

مدير مؤسسة الحبوب لـ«الوطن»: تمت زيادة الحمولة لتوفير المحروقات وتم تحديد عدد المراكز وفق كمية إنتاجها

سنتحمل أجور نقل القمح القادم من مناطق خارج السيطرة

رامز محفوظ

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة استثناء السيارات الشاحنة الكبيرة والصغيرة العامة والخاصة الناقلة لمادتي القمح والشعير لصلحة المؤسسة السورية للحبوب والمؤسسة العامة للأعلاف في كل المحافظات من مضمون تعميم رئاسة مجلس الوزراء حول التقيد بالحمولات المحورية، وذلك بزيادة الحمولات بنسبة ٢٥ بالمئة كحد أقصى عن الحمولات المحورية التي حددتها وزارة النقل للسائقين الراغبين بذلك، بدءاً من ٢٠٢٣/٦/١ وحتى ٢٠٢٣/٨/٣١، وفيما يتعلق بالسيارات الشاحنة التي لم تلتزم بالنقل لمصلحة الجهات العامة فيطبق عليها مبدأ الحمولة المحورية.

كما وافق رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة رفع نسبة التكليف بالعمل الإضافي إلى ١٠٠٪ للعاملين في مراكز شراء الشعير والأقماح والتسويق خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٣/٦/١ ولغاية ٢٠٢٣/٨/٣١.

وتأتي الموافقة نظراً لحجم العمل الكبير الملقى على عاتق العاملين في مراكز استلام الموسم وتسويقه، وتتمكن الجهات العامة العاملة في هذا المجال من العمل على مدار الساعة وفق أيام العطل والأعياد الرسمية لاستلام كل كميات الشعير والأقماح الموردة لمراكزها دون أي تأخير.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المؤسسة العامة للحبوب عبد اللطيف الأمين أنه خلال مؤتمر الحبوب الذي عُقد في الثامن من الشهر الجاري تم اتخاذ مجموعة من القرارات تصب في مصلحة مؤسسة الحبوب والفلاحين المنتجين لمادة القمح من ضمن هذه القرارات استثناء السيارات الناقلة للقمح من الحمولات المحورية المحددة من وزارة النقل للسائقين.

وأضاف الأمين: إنه كان مسموحاً للسيارات سابقاً بنقل كمية تقارب ٣٠ طناً على سبيل المثال واليوم بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء بزيادة الحمولات تمت إضافة ٢٥ بالمئة للحمولة وذلك خلال فترة شراء الحبوب من تاريخ ١ حزيران القادم ولغاية ٣١ آب من أجل توفير المحروقات وسرعة نقل الحبوب من الحقول إلى مراكز شراء الحبوب خوفاً من الحرائق، مبيناً أن هذه الإجراءات من توفير محروقات وسرعة نقل القمح من الحبوب تعد من إيجابيات القرار الصادر.

وبخصوص موافقة رئيس مجلس الوزراء على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة رفع نسبة التكليف بالعمل الإضافي إلى ١٠٠ بالمئة للعاملين في مراكز شراء الشعير والأقماح والتسويق أوضح مدير مؤسسة الحبوب بأن رئيس مجلس الوزراء خلال مؤتمر الحبوب وافق على تزويد كامل عمال مراكز الحبوب بنسبة إضافة ١٠٠ بالمئة لأربع ساعات يومياً لأن ساعات دوام هؤلاء العمال تمتد من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة الثامنة مساء، لافتاً إلى أن هذه الإضافة تعد حقاً للعامل الذي سيعمل ساعات طويلة خلال فترة استلام الحبوب.

وأشار الأمين إلى أنه تم تحديد ٤٧ مركزاً لاستلام الحبوب في كل المحافظات السورية وهذه المراكز تعد كافية وتغطي الحاجة، مشيراً إلى أنه في كل محافظة مركزان أو ثلاثة لاستلام الحبوب كحد أدنى وفي المحافظات الأكثر إنتاجاً للقمح عدد المراكز المحددة أكثر وعلى سبيل المثال يوجد في محافظة حلب ٨ مراكز وفي محافظة حماه ٨ مراكز، أما في الريف المحرر من الرقة فيوجد مركزان وكذلك في محافظة السويداء، موضحاً بأنه تم تحديد المراكز وتوزيعها في المحافظات بناء على كمية إنتاجها.

ولفت إلى أن عدد مركز استلام الحبوب قبل الأزمة في سورية كان أكثر من العدد المحدد خلال الموسم الحالي وهناك العديد من المراكز التي تعرضت للتخريب وبحاجة لإعادة تأهيل وسيتم إعادة تأهيلها تباعاً.

وختم بالقول بأنه بالنسبة للفلاح الذي سيقوم بجلب إنتاجه من القمح من المناطق الواقعة خارج السيطرة إلى مراكز الاستلام ستقوم بإعطائه أجور النقل المدفوعة من قبله كتشجيع له وللفلاحين الراغبين بإيصال إنتاجهم من المناطق الواقعة خارج السيطرة، لافتاً إلى أننا مستعدون لاستلام كل حبة قمح مهما كان مصدرها وسنقوم بتقديم كل التسهيلات الممكنة للفلاحين في المناطق الواقعة خارج السيطرة من أجل استلام إنتاجهم من القمح.

ما تأثير رفع سعر الفيول في الصناعات السورية؟

صناعيون لـ«الوطن»: ما يهمنا هو توافر المادة وسيكون هناك تأثير مؤكد على التكاليف

جلنار العلي

أثار قرار الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» القاضي برفع أسعار الفيول للقطاعين العام والخاص الكثير من الانتقادات، من جهة إمكانية تسببه بمزيد من رفع الأسعار، في الوقت الذي تنادي فيه كل الوزارات المختصة بتشجيع الصناعات والاستثمار، حيث تم تحديد سعر مبيع الطن الواحد بـ٣,٣٣٥ ملايين ليرة للقطاع الخاص، متضمنة أجور النقل، ومليوني ليرة للقطاع العام.

الصناعي محمد أيمن المولوي، بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن هذا القرار سيكون له تأثير مؤكد في التكاليف بالنسبة للمنتجات التي تحتاج إلى فيول، لكن ما يهم الصناعيين هو توفر المادة كونها لم تكن متوفرة بصورة دائمة قبل هذا القرار، معتبراً أن السعر الجديد أصبح قريباً من الأسعار العالمية للفيول، لافتاً إلى أن بعض الصناعيين طالبوا بتوفر المادة.

وأشار إلى أن نسبة ارتفاع الأسعار تحدد حسب طبيعة كل منتج والنسبة التي يشكلها الفيول من تكاليف هذا المنتج، لافتاً إلى وجود قصور كبير في القدرة الشرائية للمواطن، وهناك ركود في الأسواق نتيجة ذلك وحتى قبل صدور هذا القرار، معتبراً أن الأسعار الجديدة مرتفعة جداً، لافتاً إلى أنه مجبر على شراء الفيول بالسعر المحدد، واصفاً القرار بـ«حكم القوي على الضعيف».

وأشار إلى أنه بموجب القرار الجديد تم رفع سعر كيلو الفيول على الصناعيين بنسبة تقارب ١٣٤ بالمئة، حيث كان في السابق يباع بـ١٤٢٠ ليرة، أما اليوم فقد أصبح بـ٣٣٣٥ ليرة، وبناء على ذلك سيتم رفع أسعار المنتجات المصنعة حسب التكاليف، ضارباً المثال التالي: «أخبرني صاحب مصبغة بأن كل كيلو قماش يحتاج إلى ٣٠٠ غرام فيول، وبالتالي ستكون زيادة الأسعار في الكيلو الواحد ٦٦٦ ليرة»، لافتاً إلى أن الصناعيين قد يتوقفون عن التصنيع بأي لحظة لأنهم يخشون من عدة أمور منها ارتفاع أسعار الكهرباء باعتبار أنها ترتبط بالفيول أيضاً.